

## العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي في البيئة اللببية

د. إبراهيم محمد حميد\*  
\*

### المستخلص:

يعتبر الإفصاح البيئي أحد أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها منظمات الأعمال لوصف مساهماتها الإجتماعية والبيئية والعواقب المترتبة على أنشطتها الإقتصادية، وذلك من أجل تحسين صورتها، وتعزيز سمعتها، وإضفاء الشرعية على أنشطتها، الأمر الذي يضمن لها الحصول على الموارد اللازمة لممارسة نشاطها. تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين الآليات المختلفة للحوكمة وممارسات الإفصاح البيئي في البيئة اللببية، بالإضافة إلى إختيار إطار نظري يمكن الإعتماد عليه لتفسير هذه العلاقة، حيث إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإستقراء أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. لقد ساهمت هذه الدراسة في إثراء الأدب المحاسبي المتعلق بحوكمة الشركات في البيئة اللببية من خلال إستكشاف الآليات المختلفة للحوكمة التي يمكن أن تؤثر على ممارسات الإفصاح البيئي، حيث إشتملت على خصائص مجلس الإدارة واللجان النوعية المنبثقة عنه، بالإضافة إلى أنماط هيكل الملكية. علاوة على ذلك، فقد قدمت هذه الدراسة إطار نظري لشرح العلاقة بين ممارسات الإفصاح البيئي وآليات الحوكمة، والذي إعتمد على نظرية أصحاب المصالح، حيث تم تفسير إرتباط ممارسات الإفصاح البيئي بتبني قواعد جيدة للحوكمة من خلال نموذج المساءلة، الذي يقترح أن تبني الإفصاح البيئي من قبل منظمات الأعمال هو في الحقيقة من أجل الوفاء بمسؤولياتها تجاه أصحاب المصالح والتي جاءت كنتيجة للتطبيق السليم لقواعد وآليات الحوكمة.

## المقدمة:

لقد شهدت العقود الأربعة الماضية إهتماماً كبيراً و متزايداً بالبيئة الطبيعية والذي كان مصدره الآثار البيئية الناجمة عن الأنشطة الصناعية والنمو الإقتصادي الذي حققته الإقتصاديات العالمية، حيث تم تبني جملة من الإجراءات من قبل منظمات الأعمال تهدف إلى حماية البيئة من التلوث والإستخدام السيئ للموارد الطبيعية، والتي تأتي كنتيجة لإلتزامها بمسؤولياتها الإجتماعية من جهة والإمتثال للقوانين واللوائح من جهة أخرى. (Buss, 2007) إن الآثار البيئية لمنظمات الأعمال سواء كانت إيجابية أو سلبية يجب أن يتم قياسها بواسطة أنظمة مالية مثل المحاسبة البيئية التي تهتم بقياس الآثار البيئية للأنشطة الإقتصادية (Lovins et al, 2000). تعتبر المحاسبة البيئية أداة مهمة لفهم الدور الذي تلعبه منظمات الأعمال بالنسبة للبيئة الطبيعية، حيث توفر بيانات حول إستنزاف الموارد الطبيعية بواسطة هذه المنظمات، والقيمة الإقتصادية المضافة التي تقدمها، بالإضافة إلى تكاليف التلوث الناتج عن أنشطتها الإقتصادية. وبالتالي، يمكن القول إن الإفصاح المحاسبي تطور ليشمل معلومات عن السياسات البيئية التي تطبقها الشركة أو تتوي تطبيقها، قضايا الصحة والسلامة المتعلقة بالعاملين، البنود المتعلقة بالطاقة، بنود تتعلق بمنتجات الشركة وعمليات الإنتاج (Gray, 2000). في هذا السياق، يعتبر الإفصاح البيئي للشركات واحد من أهم التعابير التي تستخدم لوصف المساهمات الإجتماعية والبيئية لمنظمات الأعمال والعواقب المترتبة على أنشطتها الإقتصادية (Jenkins and Yakovleva, 2006)، حيث تم إستخدامه من قبل العديد من الشركات خلال العقود الماضية لتحقيق جملة من المنافع مثل تعزيز سمعة الشركة، وتحسين صورتها، وكسب ميزة تنافسية، بالإضافة إلى ذلك، فإن إعتداد السياسات البيئية من قبل الشركات يمنحهم فرصة أفضل لجذب المزيد من الإهتمام من قبل المستثمرين، حيث أن هناك إعتبارات أخلاقية وإجتماعية يجب أن

تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإستثمارية (Ali and Rizwan, 2013; Gerbens-Leenes et al., 2004). في نفس الإطار، يعتقد Adams and Zutshi, (2004) أن فشل المنظمات في تبني ممارسات الإفصاح البيئي قد يؤدي إلى احتمال التعرض لعدد من المخاطر بما في ذلك التهديد من زيادة الرقابة التنظيمية من قبل الحكومة أو المنظمات الدولية، وأيضاً إلى المخاطر الناجمة عن التلوث والإستخدام السيئ للموارد الأمر الذي يمكن أن يؤثر على سمعة المنظمة.

ومع ذلك، يرى (Deegan and Unerman (2011 أن هناك العديد من المحددات التي تجعل من المحاسبة التقليدية غير قادرة علي إظهار الآثار الإجتماعية والبيئية لمنظمات الأعمال، والتي من أهمها الإفتقار إلى القوانين واللوائح التي تحث الشركات على الإفصاح عن أدائها الإجتماعي والبيئي، كما أن إعتقاد منظمات الأعمال على المفهوم المالي في الإفصاح عن الآثار البيئية يحول دون إظهارها في تقاريرها السنوية، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متكامل لتنظيم عمليات الإفصاح الإجتماعي والبيئي. كنتيجة لذلك، أصبح الإفصاح البيئي موضوع للنقاش للعديد من الدراسات خلال السنوات الماضية، حيث إنصب الإهتمام على دراسة العوامل المختلفة التي يمكن أن تحفز الشركات للإفصاح عن أدائها البيئي. في هذا الخصوص، تم تقسيم هذه العوامل إلى ثلاث فئات حيث تم دراسة الإفصاح البيئي للشركات من حيث مدى تأثيره بخصائص الشركة (حجم الشركة، ربحية الشركة، نوع الصناعة، التسجيل في السوق المالي، الملكية الأجنبية، والشهادات البيئية). أيضاً تناولت دراسات أخرى تأثير العوامل البيئية (مثل البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية) على ممارسات الإفصاح البيئي، بينما دراسات قليلة ركزت على العوامل الخاصة بالبيئة الداخلية للمنظمة (حوكمة الشركات) من حيث الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحفيز إدارة المنظمة للإفصاح عن أدائها البيئي (Adams,

(2002). وبالمثل، فإن مصطلح حوكمة الشركات يعتبر من المصطلحات التي نالت إهتمام كبير في السنوات الأخيرة كنتيجة للأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الإقتصاديات الغربية عموماً والإقتصاد الأمريكي خصوصاً، ففي مطلع القرن الواحد والعشرين شهد عالم المال والأعمال حالات إنهيار وإفلاس لشركات كبرى، مثل شركة إنرون (Enron) في الولايات المتحدة الأمريكية، شركة Parmalat في أوروبا، والهيئة المحدودة للتأمين في أستراليا (HIH) (Sullivan et al., 2008). نتيجة لهذه الإنهيارات والفضائح والتي أثرت سلباً على الإقتصاد العالمي، ظهرت الحاجة الى أهمية إيجاد جملة من المعايير والضوابط والآليات التي تضمن وجود إدارة رشيدة وفعالة للشركات. في هذا الصدد، تم تقديم العديد من المقترحات على المستوى العالمي بهدف الوصول إلى معايير مقبولة دولياً لحوكمة الشركات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تقرير Cadbury، الذي شدد على أهمية تبني منهاج عمل يشجع على الإمتثال الطوعي لأفضل ممارسات حوكمة الشركات (Cadbury Report, 1992)، نذكر هنا أيضاً المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والتي كانت من أبرز المبادرات التي ساهمت بشكل ملحوظ في تطوير ممارسات حوكمة الشركات على المستوى الدولي (Solomon and Solomon, 2004).

عموماً، يمكن القول أن تبني قواعد جيدة للحوكمة من قبل منظمات الأعمال من شأنه أن يضفي قدراً كبيراً من الشفافية والمصدقية على المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر حوكمة الشركات إحدى المقومات الأساسية اللازمة لدعم وتطوير نظام الإفصاح المحاسبي، والذي من المرجح أن يوفر تقارير مالية شفافة ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة (Dunstan, 2008; Gul and Leung, 2004). لقد أوضح Solomon and Solomon (2004) أن الإفصاح البيئي يعتبر من الوسائل المهمة التي يمكن أن تتبناها منظمات الأعمال من أجل توسيع نطاق المساءلة أمام مجموعة

واسعة من أصحاب المصالح المرتبطين بها، ليشمل مسؤولياتها عن أدائها البيئي من خلال الكشف عن المعلومات البيئية في تقاريرها السنوية. في هذا الإطار، يمكن اعتبار الإفصاح البيئي أداة لتطبيق حوكمة الشركات، والذي يضمن إدماج الشفافية في الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، حيث إن وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية هو أحد الملامح المحورية للإشراف على الشركات (OECD, 2004). وبالتالي ومن أجل تحسين كمية ونوعية المعلومات البيئية من المهم دراسة تأثير مختلف آليات حوكمة الشركات على ممارسات الإفصاح البيئي. تهدف هذه الدراسة إلى إستكشاف عناصر وآليات حوكمة الشركات التي يمكن أن تؤثر على تبني الإفصاح البيئي من قبل منظمات الأعمال في البيئة الليبية. كما تسعى هذه الدراسة إلى إختيار إطار نظري يمكن الإعتماد عليه لتفسير العلاقة بين ممارسات الإفصاح البيئي وقواعد حوكمة الشركات، ولتحقيق هذه الأهداف، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لإستقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. و لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثمانية أجزاء رئيسية حيث يتناول الجزء التالي والثالث مفهوم ومقومات حوكمة الشركات، كما إختص الجزء الرابع بتناول المفهوم العام للإفصاح البيئي وعناصره الأساسية. إضافة إلى ذلك، تم في الجزء الخامس من هذه الدراسة مناقشة عناصر وآليات حوكمة الشركات التي يمكن أن تؤثر في ممارسات الإفصاح البيئي، كما تم في الجزء السادس إستعراض نظريات حوكمة الشركات، بينما كان الإطار النظري المقترح لشرح العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي محور إهتمام الجزء السابع، أما الجزء الأخير فقد خصص لعرض الخلاصة والتوصيات.

### مفهوم حوكمة الشركات:

تُشير معظم الدراسات والأدبيات المتعلقة بالحوكمة إلى عدم وجود مفهوم أو تعريف موحد لحوكمة الشركات، حيث من المرجح أن تكون هناك إختلافات

جوهريّة طبقاً للبلد مكان الدراسة، بل حتى داخل حدود البلد الواحد فإن الوصول إلى تعريف موحد للحوكمة ليس بالمهمة السهلة، فموضوع الحوكمة يعتبر من المواضيع الجديدة نسبياً والتي يمكن تناولها بطريقة واسعة أو ضيقة اعتماداً على وجهة نظر واضعي السياسات أو الممارسين أو الباحثين في مجال حوكمة الشركات (Solomon and Solomon, 2004). ووفقاً للنظرة الضيقة فإن مفهوم الحوكمة يقتصر على العلاقة بين الشركة ومساهميها، حيث تسمى بالنظرة التقليدية والتي تستند على الافتراضات التي تقدمها نظرية الوكالة، كما يمكن النظر لحوكمة الشركات وفق المنظور الواسع باعتبارها شبكة من العلاقات ليس فقط بين الشركة وملاكها ولكن أيضاً بين الشركة ومجموعة واسعة من أصحاب المصالح المرتبطين بها. في هذا الإطار، تبدو وجهة النظر الأخيرة أكثر إنسجاماً مع نظرية أصحاب المصالح، حيث أن تناول موضوع الحوكمة بشكل واسع من المرجح أن يسلط الضوء ويجذب الإهتمام إلى قضايا المساءلة والمسؤولية الإجتماعية للشركات وجعلها في صدارة سياساتها العامة (Solomon and Solomon, 2004). وحسب المنظور الضيق الذي يركز على حماية مصالح المساهمين، عرفت لجنة كادوبري حوكمة الشركات في تقريرها الصادر عام 1992 تحت عنوان الجوانب المالية لإجراءات حوكمة الشركات بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركة ومراقبتها" (Cadbury Report, 1992, Introduction s2.5). تمشياً مع منظور لجنة كادوبري للحوكمة، عرفت مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation (IFC) حوكمة الشركات بأنها "عبارة عن الهياكل والعمليات المتعلقة بإدارة الشركة وفرض رقابة عليها" (IFC). ومن منظور واسع يشمل جميع أصحاب المصالح ولا يقتصر على مساهمي الشركة فقط، عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين

فيها وأصحاب المصالح الآخرين، حيث توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، وتحديد الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء" (Solomon and Solomon, 2004) وفي سياق مماثل، قدم (OECD, 2004:5) تعريف لحوكمة الشركات بأنها "نظام لمجموعة من الضوابط والتوازنات الداخلية والخارجية للمنشأة بحيث يمكن ضمان إضطلاعها بمسؤولياتها تجاه جميع أصحاب المصالح، وأن جميع أنشطتها تتم بطريقة مسؤولة إجتماعياً". وبالتالي، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن التعريفات السابقة التي تركز على المفهوم الواسع للحوكمة هي الأنسب لهذه الدراسة، حيث أن الاعتماد على المنظور الواسع للحوكمة يتيح لنا الإهتمام بمختلف فئات أصحاب المصالح الأمر الذي يؤدي إلى إبراز دور المساءلة وقضايا المسؤولية الإجتماعية للشركات وجعلها من أولويات سياساتها العامة.

### مقومات وعناصر حوكمة الشركات:

تتباين ممارسات حوكمة الشركات فيما بين الشركات كما تختلف تبعاً لظروف كل دولة، حيث يعكس هذا التنوع القيم المجتمعية المتميزة وهيكل الملكية المختلفة والأعمال التجارية والظروف التنافسية، بالإضافة إلى أن هذا الإختلاف والتباين قد يرجع إلى الإختلاف في طبيعة العقود ومدى قابليتها للتنفيذ، وطبيعة الأنظمة السياسية والقانونية ومدى تطورهما (Gregory and Simms, 1999). إن الحوكمة الفعالة للشركات في البلدان المتقدمة تتم في ظل وجود مجموعة من المقومات والتي تشمل أسواق الأوراق المالية المنظمة وذات الكفاءة والقوانين التي تكفل حقوق المساهمين مع عدم إغفال حقوق الأقلية وقوانين مكافحة الفساد لمنع الرشوة والحماية من الإحتيال على المستثمرين وأنظمة محاسبية متطورة ومدققي حسابات ذوي خبرة ومتطلبات إفصاح ملزمة للشركات، بالإضافة إلى ذلك وجود صحافة مالية شفافة ومؤسسات متطورة مثل المؤسسات الإستثمارية، والجمعيات المهنية للمديرين ومؤسسات

التصنيف والتحليل المالي. على العكس من ذلك، فإن العديد من البلدان الناشئة لم تخضع مؤسساتها ونظمها القانونية والتنظيمية للتطوير بعد، حيث نجد أن هناك حاجة ملحة في هذه البلدان لتطوير أسواق الأوراق المالية، وسن قوانين لحماية مصالح الأقلية من حملة الأسهم، وتحسين معايير المحاسبة ومكافحة الرشوة والفساد على نطاق واسع بإعتبارهما تكلفة لا يمكن تجنبها لممارسة الأعمال التجارية في بعض هذه البلدان. بالتالي وتأسيساً على ما سبق، فإن حوكمة الشركات والإطار الذي تقوم عليه يجب أن يكونا مرتبطين بالبيئة القانونية والقيم الثقافية للبلد المطبق به ممارسات وقواعد الحوكمة. ومع هذا، فإن هناك مجموعة من العناصر المشتركة التي من المفترض توافرها في أي نظام فعال للحوكمة من أجل تمكين الشركات من جذب رأس المال العالمي وكسب ثقة المستثمرين. وفي هذا الصدد، أوصى الفريق الإستشاري لقطاع الأعمال في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في تقريره الصادر سنة 1998 إلى أنه لكي تكون حوكمة الشركات فعالة في جذب رأس المال يجب أن تركز على أربعة مجالات مهمة تتمثل في الآتي (OECD (1998):

- 1- الإنصاف (Fairness): المقصود هنا ضمان حماية حقوق المساهمين لاسيما حقوق المساهمين الأقلية والأجانب والتي يمكن تعزيزها من خلال ضمان قابلية تنفيذ العقود من قبل مقدمي رأس المال.
- 2- الشفافية (Transparency): وتحقق من خلال الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بأداء الشركة وهيكل ملكيتها وممارسات الحوكمة المطبقة فيها بإستخدام معلومات وافية وواضحة وقابلة للمقارنة.
- 3- المساءلة (Accountability): وتعني أن تكون الإدارة التنفيذية للشركة مسؤولة أمام مجلس الإدارة حيث تكون ملزمة بالرد عن أي إيضاحات أو إستفسارات يطلبها



المجلس، وبالمقابل يكون مجلس الإدارة عرضة للمساءلة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح.

4- المسؤولية (Responsibility): المقصود هنا أن تلتزم الشركات بقوانين ولوائح البلدان التي تعمل فيها، ومع ذلك لا تفرض القوانين والأنظمة سوى الحد الأدنى من التوقعات فيما يتعلق بسلوك الشركات، وبالتالي ينبغي تشجيع الشركات على التصرف بمسؤولية وأخلاق مع إيلاء إهتمام خاص لمصالح أصحاب المصالح.

وإستجابة لتوصيات تقرير (OECD 1998) أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) في أبريل 1999 مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات المبنية على العناصر الأربعة الأساسية التي حددها التقرير، هذه المبادئ ليست ملزمة ولكنها بمثابة مؤشرات يمكن الإسترشاد بها من قبل صانعي السياسة عندما يقومون بإختيار ووضع الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات والتي تعكس ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والقانونية الخاصة بهم (OECD, 2004) بالرغم من قيام العديد من المنظمات والبنوك الدولية والإقليمية بوضع مبادئ وقواعد لحوكمة الشركات إلا أن أكثرها قبولا هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والتي تم إعادة صياغتها في عام 2004 (Solomon and Solomon, 2004) حيث تغطي هذه المبادئ ست مجالات هي: "ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات؛ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية؛ المعاملة المتساوية للمساهمين؛ دور أصحاب المصالح؛ الإفصاح والشفافية؛ مسؤوليات مجلس الإدارة" (OECD, 2004:8).

### مفهوم الإفصاح البيئي وأهميته وعناصره الأساسية:

على الرغم من أن النشأة التاريخية للإفصاح البيئي يمكن إرجاعها إلى سبعينات القرن الماضي كأحد بنود ممارسات الإفصاح الإجتماعي، إلا انه يمكن القول

بأنه تطور تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة فقط كأحد الإستراتيجيات المهمة التي تتبناها منظمات الأعمال لوصف مساهماتها الإجتماعية والبيئية والعواقب المترتبة على أنشطتها الإقتصادية (Gray et al., 2006; Jenkins and Yakovleva, 2006; 1996)، حيث كانت هناك زيادة مطردة في عدد الشركات في جميع أنحاء العالم التي أفصحت عن كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بأدائها البيئي بإستخدام مجموعة متنوعة من التقارير. ويُرجع (Deegan and Unerman, 2011) هذا التطور في ممارسات الإفصاح البيئي إلى تغير نظرة المجتمع تجاه الأداء البيئي والمسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال بالإضافة الى ذلك، فإن منظمات الأعمال أصبحت تعتقد بأنها مسؤولة عن أدائها الإجتماعي والبيئي وبالتالي فهي تفصح عن أدائها البيئي من أجل الوفاء بالتزاماتها اتجاه مجموعة واسعة من أصحاب المصالح.

عموماً يمكن تعريف الإفصاح البيئي بأنه "عبارة عن معلومات متعلقة بأنشطة الشركة وتطلعاتها والصورة العامة لها والتي تخص قضايا البيئة والمجتمع والموظفين والمستهلكين" (Gray et al., 2001, p. 329). كما يمكن تعريفه بأنه "تلك الإفصاحات التي تتعلق بأنشطة الشركة التي لها تأثير على البيئة الطبيعية حيث تعمل الشركة" (Wilmshurst and Frost, 2000, p. 16). وفي نفس السياق، أضاف (Fun, 2002, p. 9) أن الإفصاح البيئي للشركات هو "عبارة عن عمليات التواصل الخارجي لبيان الآثار البيئية للأشطة الإقتصادية للمنظمة من خلال التقارير السنوية أو أي تقارير أخرى منفصلة بذاتها تكون متاحة للجمهور".

أما فيما يتعلق بالوسائل المستخدمة من قبل الشركات للإفصاح عن أدائها البيئي، فإنه توجد العديد من الوسائل التي يمكن إستخدامها في الكشف عن المعلومات البيئية، وتشمل التقارير السنوية، والتقارير البيئية، والإعلانات والكتيبات وتوسيم المنتجات، والنشرات الإخبارية، والنشرات الصحفية، وملاحق التقارير السنوية،

وأشرطة الفيديو، والمواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية (Gray et al., 1995b; Jenkins and Yakovleva, 2006). في هذا الصدد، تعتبر التقارير السنوية من أهم الوسائل المستخدمة من قبل الشركات للإفصاح عن المعلومات البيئية، حيث أن المعلومات المكتملة للتقارير المالية الواردة في التقارير السنوية تعد الأكثر استخداماً من قبل الشركات وعلى نطاق واسع (Deegan and Rankin, 1996). من ناحية أخرى، يمكن التمييز بين نوعين من الإفصاحات البيئية وهما الإفصاح الإلزامي والإفصاح الطوعي (Gray et al., 1995a)، حيث يمكن تعريف الإفصاح الطوعي بأنه إفشاء المعلومات البيئية في التقارير السنوية بشكل طوعي ودون وجود أي قيود تلزم المنظمة بنشر هذه المعلومات (Zhou, 2008). أما الإفصاح الإلزامي فهو إفشاء المعلومات البيئية في التقارير السنوية وذلك إمتثالاً للأنظمة البيئية (القوانين) خلال الفترة المشمولة بالتقرير (Cowan and Gadenne, 2005). في سياق متصل، يعتقد (Dye (1990 أن هناك مجموعة من العوامل من المرجح أن يكون لها تأثير علي تبني الكشف الطوعي أو الإختياري من قبل منظمات الأعمال والتي تشمل طبيعة العوامل الخارجية المرتبطة بالإفصاح مثل النظام السياسي والقانوني، والوعي البيئي لدى الجمهور، أيضاً موقف إدارة المنظمة اتجاه المساهمين والمستثمرين المتوقعين مستقبلاً. على الرغم من أن بعض الدول مثل الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية وكندا بدأت بإصدار تشريعات من أجل إجبار الشركات على الإفصاح عن أدائها البيئي، يمكن القول أن الإفصاح البيئي مازال يتم بطريقة طوعية في معظم دول العالم حيث تم تطويره من خلال مبادرات الإفصاح العالمية والتي يعتبر الإفصاح البيئي أحد عناصرها (Jorgensen and Soderstrom 2004).

حول أهمية الإفصاح البيئي يمكننا القول إن الإفصاح عن القضايا البيئية أصبح عنصراً أساسياً من ممارسات الإفصاح المحاسبي للشركات، وذلك بسبب الإهتمام المتزايد بالبيئة الطبيعية في الأونة الأخيرة (Deegan and Rankin, 1996, 1997).

حيث أشارت نتائج الدراسة التي أجراها Deegan and Rankin (1997) إلى نتيجة مفادها أن المعلومات البيئية يمكن الإعتماد عليها في عملية إتخاذ القرار. في نفس الإطار، أكد Deegan and Rankin (1996) أن تحديد وتقييم المعلومات البيئية عنصر أساسي في عملية صنع القرار، حيث يمكن إستخدامها لإتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار في المنظمة أو إقراضها الأموال اللازمة لممارسة نشاطها أو تزويدها بالقوي العاملة والموارد الأخرى. من ناحية أخرى، يمكن إستخدام الإفصاح البيئي كأداة لإضفاء الشرعية على الأنشطة الإقتصادية للمنظمة والتي يمكن أن تؤثر سلباً على البيئة الطبيعية (Cho and Patten, 2007)، حيث أوضح Patten (2002) أن منظمات الأعمال تحاول التغطية على أداؤها السيئ من خلال الإفصاح عن قدر أكبر من المعلومات، حيث تكون هذه المعلومات بمثابة دعم لها وحجة لتفسير هذا الأداء السيئ على أنه عبارة عن مشاكل وعقبات تواجهها المنظمة بسبب العوامل الإجتماعية والسياسية في البيئة التي تعمل فيها. أيضاً، من الفوائد التي يمكن أن تجنيها منظمات الأعمال من جراء الإفصاح عن أداؤها البيئي تعزيز سمعتها البيئية والتي يتم تقييمها من خلال الإستراتيجيات البيئية، حيث من الصعب أن تفصح المنظمة عن أداؤها بشكل يخالف الواقع وذلك لأن الإفصاح المحاسبي سيعكس دائماً الأداء الحقيقي للإدارة البيئية. ولهذا فإن إزدياد عدد الشركات المنتجة للتقارير البيئية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ليس بسبب إلتزامها باللوائح البيئية أو للإستجابة لضغط الرأي العام وإنما كان بسبب سعي هذه الشركات نحو تحسين سمعتها لدى العملاء ومؤسسات الدولة والصحافة (Adams, 2002).

## قواعد وآليات حوكمة الشركات:

يناقش هذا الجزء من البحث الآليات المختلفة لحوكمة الشركات والتي من المرجح أن يكون لها تأثير على ممارسات الإفصاح البيئي، حيث تم تسليط الضوء على الموضوعات الأكثر شيوعاً في مجال قواعد ولوائح حوكمة الشركات مثل خصائص مجلس الإدارة، وخصائص لجان مجلس الإدارة، وهيكل الملكية (Solomon and Solomon, 2004; OECD, 2004)، والتي سنتم مناقشتها فيما يلي.

### أولاً: خصائص مجلس الإدارة (Board Characteristics):

تلعب مجالس الإدارة في منظمات الأعمال دوراً هاماً في تطبيق قواعد الحوكمة من خلال السلطات والصلاحيات الواسعة الممنوحة لها للقيام بجميع الأعمال التي يقتضيها حسن سير نشاط المنشأة بما فيها الإشراف والرقابة على أداء المنشأة وعملياتها (Haiffa and Cook, 2002). في هذا الصدد، يرى Halme and Huse (1997) أن مجلس الإدارة يعتبر من الآليات الرئيسية للحوكمة التي يمكن أن تؤثر على الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، حيث من المرجح أن يعمل مجلس الإدارة على موازنة سلوك المؤسسة مع مصالح أصحاب المصالح وجعله مقبول اجتماعياً، وذلك من خلال تبني السياسات التي من شأنها حماية حقوقهم وتلبية احتياجاتهم (Donaldson and Preston, 1995)، بالإضافة إلى تبني إستراتيجيات الإفصاح الاجتماعي والبيئي كوسيلة لفتح حوار معهم ومحاولة إرضائهم (Gray et al., 1995a). وبالتالي، يمكن القول إن ممارسات الإفصاح البيئي يمكن أن تتأثر بشكل كبير بخصائص مجلس الإدارة والتي تشمل إستقلالية مجلس الإدارة، وإدراجية الدور، وحجم (عدد الأعضاء) مجلس الإدارة، وعدد مرات إجتماع مجلس الإدارة، ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، والخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة، وقدرة

أعضاء مجلس الإدارة على إحداث تأثير مجتمعي، والعضويات المتعددة، ونسبة تمثيل النساء والأقليات في مجلس الإدارة (Ajibolade and Uwuigbe, 2013; Setyawan and Kamilla, 2015; Akhtaruddin and Abdur Rouf, 2012; Rupley et al., 2012).

### إستقلالية مجلس الإدارة (Board Independence) :

يقصد بإستقلالية مجلس الإدارة إستقلالية أعضائه عن الإدارة التنفيذية للمنشأة، أي بمعنى أن يكون الجزء الأكبر من أعضائه ليسوا من ضمن المدراء التنفيذيين (Habbash, 2015). إن وجود الأعضاء المستقلين من المرجح أن يضفي قدر من الموضوعية والإنصاف فيما يتعلق بالتعاطي مع رغبات وإهتمامات أصحاب المصالح، كما أنه من المتوقع أن يتعامل المدراء المستقلين بحياد مع جميع السياسات التي تضعها الإدارة حيث إنهم يميلون إلى تشجيع الشركة على الإفصاح عن معلومات أكثر شمولاً لأصحاب المصالح المرتبطين بها، وبالتالي فإن إستقلالية مجلس الإدارة يمكن أن تكون حافز للإفصاح عن المعلومات الإجتماعية والبيئية على نطاق واسع. (Setyawan and Kamilla, 2015) تجريبياً، توصل كل من Oscar and Julitet (2015) إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة إيجابية بين إستقلالية مجلس الإدارة وممارسات الإفصاح البيئي، حيث أوصى الباحثان بضرورة إيلاء إهتمام أكبر لآليات حوكمة الشركات من أجل تحسين جودة التقارير البيئية. في نفس السياق، أيد Nu Nu Htay et al.; (2012) نتائج الدراسة السابقة حيث وجدوا أن الشركات التي تتمتع بالنسبة المئوية الأعلى من المدراء المستقلين في مجالس إدارتها لديها نسبة أعلى من الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية والبيئية في تقاريرها السنوية. ومع ذلك، توصل (Trireksani and Geri Djajadikerta 2016) إلى أن نسبة المدراء

المستقلين في مجالس الإدارة لشركات التعدين الأندونيسية ليس لها إرتباط بكمية المعلومات البيئية التي تظهرها تقاريرها السنوية.

### إزدواجية الدور (Role Duality):

أوصت لجنة كادبوري بأن فصل الأدوار بين شغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذي يعتبر من العناصر المهمة لحوكمة الشركات (Cadbury, 1992)، فإزدواجية الدور (أي شغل المنصبين من قبل نفس الشخص) تؤدي إلى غياب الفصل بين إدارة إتخاذ القرار والجهة المسؤولة عن مراقبة تنفيذه، أي بمعنى آخر، لن يتمكن مجلس الإدارة في ظل هذه الإزدواجية من مراقبة وتقييم أداء الرئيس التنفيذي بشكل موضوعي وفعال (Fama and Jensen, 1983).

في هذا الصدد، يعتقد (Ajibolade and Uwuigbe (2013 أن إزدواجية الدور من المرجح أن تؤدي إلى الحد من فعالية أنشطة المراقبة والذي من شأنه إضعاف الأداء الإجماعي والبيئي لمنظمات الأعمال، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على ممارسات الإفصاح الإجماعي والبيئي. إن الفصل بين الأدوار من المتوقع أن يعزز من إستقلالية مجلس الإدارة، حيث يكون هناك إحتمال أقل لإخفاء أي معلومات مهمة حول الأنشطة الحساسة بيئياً، نظراً لأن رئيس مجلس الإدارة لن يشارك مباشرة في تنفيذ هذه الأنشطة الأمر الذي يحفزه على الإفصاح عن المزيد من المعلومات البيئية، بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يتمتع مجلس الإدارة بسلطات قوية تؤهله لرصد وتقييم ممارسات الإفصاح البيئي والمطالبة بإستيفائها إذا كانت دون مستوى الإفصاح الكافي (Habbash, 2015). وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن الفصل بين الأدوار وبما يتضمنه من فرض لنوع من الرقابة على سلوك المديرين من شأنه تشجيع إدارة المنظمة على الإفصاح عن المعلومات الإجماعية والبيئية على نطاق واسع لأصحاب المصالح المرتبطين بها تجريبياً، قام كل من Ajibolade and

Uwuigbe (2013) بإجراء دراسة لإختبار العلاقة بين آليات الحوكمة والكشف عن القضايا البيئية والاجتماعية، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين إدواجية الدور ومستوى الإفصاح الاجتماعي والبيئي للشركات موضوع الدراسة.

### حجم (عدد الأعضاء) مجلس الإدارة (Board Size):

يعتبر حجم مجلس الإدارة من الآليات المهمة لحوكمة الشركات، حيث من المرجح أن يكون لدى المجالس كبيرة الحجم عدد أكبر من المدراء المستقلين ذوي الخبرة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل السلوك الإنتهازي للإدارة، وفرض نوع من الرقابة على أداؤها، وتحويل إنتباه المديرين إلى المسؤوليات الاجتماعية والبيئية للمنظمة (Yunus et al., 2016; Zahra and Pearce II, 1989). من ناحية أخرى، فإن المجالس الكبيرة من المتوقع أن يتواجد بها عدد من الأعضاء لديهم آراء ووجهات نظر مختلفة اتجاه الرغبات والمطالب المتنوعة لأصحاب المصالح، ومن ثم فإن هذا التنوع والإختلاف سيؤدي بالنهاية إلى زيادة الشفافية وإلى المزيد من الإفصاح عن المعلومات. في نفس الخصوص، يُعتقد أن وجود عدد كبير من الأعضاء في مجلس الإدارة يتيح الفرصة لإحداث نوع من التوازن بين الأعضاء فيما يتعلق بعملية إتخاذ القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تمثيل واسع لكل فئات أصحاب المصالح وضمان عدم تعرضهم للتهميش في ظل مجالس الإدارة ذات العدد الصغير من الأعضاء (Zahra and Pearce II, 1989). في نفس الإطار، يرى Goodstein et al., (1994) أن المجالس الكبيرة تضم مجموعة من الأعضاء لديهم مؤهلات وخبرات، وترتبطهم علاقات مع أفراد أو مؤسسات في مختلف المجالات (المالية، القانونية، الصناعية)، الأمر الذي يؤدي إلى تأمين الموارد الحيوية للمنظمة، وتقليل الشكوك البيئية حول أداؤها البيئي، وتسهيل قيام إدارتها بممارسة مهامها بكفاءة ويسر (Zahra and Pearce II, 1989). ومع ذلك، أوضح Ajibolade and Uwuigbe



(2013) أن عدم التنسيق المرتبط بوجود عدد كبير من الأعضاء داخل المجلس قد يؤدي إلى إبطاء عملية اتخاذ القرار، ويقلل من كفاءة مجلس الإدارة، ويعوق قدرته على متابعة الأهداف الإستراتيجية طويلة المدى. إن وجود مثل هذه الصعوبات لا يعني بأي حال من الأحوال الإستغناء عن المجالس الكبيرة، حيث أنها تحقق جملة من المزايا تصب في مصلحة المنظمة، وأصحاب المصالح المرتبطين بها، ولهذا قد يتم التغلب على هذه الصعوبات أو تخفيفها جزئياً من خلال إنشاء لجان فرعية، وتنسيق جهود أعضائها، لكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة (Goodstein et al., 1994). أما حول علاقة حجم مجلس الإدارة بممارسات الإفصاح البيئي، أكد العديد من الباحثين بأن زيادة عدد الأعضاء في المجلس يمكن أن يوفر دعماً للشركات للإفصاح عن المعلومات الإجتماعية والبيئية لمختلف أصحاب المصالح المرتبطين بها (Ajibolade and Uwuigbe, 2013; Majeed et al., 2015; Nu Nu Htay et al.; 2012; Oscar and Julitet, 2015; Buniamin et al., 2011).

### (عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة Board Meetings):

المقصود هنا عدد المرات التي يجتمع فيها مجلس الإدارة سنوياً، حيث يعتقد الباحثين في مجال حوكمة الشركات أن فعالية مجلس الإدارة ترتبط بتكرار الإجتماعات التي يعقدها سنوياً، والتي من المرجح أن يكون لها تأثير على جوانب الإفصاح المحاسبي في منظمات الأعمال. (Yunus et al., 2016) في هذا الصدد، يرى (Setyawan and Kamilla (2015) أنه كلما زاد عدد المرات التي يجتمع فيها مجلس الإدارة كانت عمليات الإشراف والرقابة على الإدارة أكثر فعالية، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير في سلوك الإدارة بخصوص ممارسات الإفصاح، حيث أن زيادة آليات المراقبة من المرجح أن يوفر فرصة أكبر للتغلب على أي تضارب يمكن أن

ينشأ نتيجة عدم التماثل في المعلومات بين إدارة الشركة و أصحاب المصالح، وذلك من خلال الإفصاح عن كمية أكبر من المعلومات (Chou et al., 2013). تجريبياً، أكدت الدراسة التي أجراها (Setyawan and Kamilla (2015) الافتراضات السابقة حيث خلصت الدراسة إلى أن إجتماعات مجلس الإدارة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على ممارسات الإفصاح البيئي.

### المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة :Directors' Qualifications:

أن المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الإدارة يمكن أن يكون من العوامل المهمة التي يمكن أن تؤثر على ممارسات الإفصاح للشركات، حيث أن الأعضاء الذين لديهم قدر من التعليم من المرجح أن يتمتعوا بمنظور واسع ونمط تفكير متفوق يؤهلهم لفهم وإدراك المصالح المختلفة لأصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة (Akhtaruddin and Abdur Rouf, 2012).

في نفس السياق، أضاف (Haniffa and Cooke (2000) أن زيادة المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الإدارة من شأنه أن يؤثر على سلوكهم، خصوصاً فيما يتعلق بممارسات الإفصاح وقضايا مساءلة الشركات، حيث من المرجح أن يدعم أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم خلفية في المحاسبة والأعمال التجارية للمنشأة قرار الإدارة بالإفصاح عن المعلومات التي تساهم في إظهار عنصر المساءلة في التقارير السنوية للمنشأة، بالإضافة إلى تحسين صورة الشركة ومجلس إدارتها.

في هذا الصدد، أوضح (Peters and Romi (2012) أن الخلفية التعليمية لأعضاء مجلس الإدارة من المرجح أن تكون ذات أثر فعال في تفسيرهم للإفصاح البيئي على أنه عملية إستباقية تقوم بها الإدارة لتقديم المعلومات وصياغتها بطريقة تؤدي إلى تسوية الصراع الإجتماعي أو إنهائه أو الإلتفاف عليه أو تحويله. وعلى ذلك، نخلص إلى أن زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم تأهيل علمي في

مجال المحاسبة وقدر من المعرفة بأنشطة المنشأة قد يكون له أثر إيجابي على ممارسات الإفصاح البيئي.

لقد أكد (Akhtaruddin and Abdur Rouf, 2012) من خلال دراسة أجريت لأختبار العلاقة بين ممارسات الإفصاح الطوعي وقواعد حوكمة الشركات إلى وجود علاقة إيجابية بين أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين أكاديمياً في مجال المحاسبة والأعمال التجارية للمنشأة وكمية المعلومات الطوعية المفصح عنها من قبل إدارة المنظمة.

### الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة (Directors' Experience):

تعتبر الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة والتي تعكس المهارات والقيم التي يتمتعون بها من العوامل الرئيسية التي تؤثر على ممارسات حوكمة الشركات (Mallin and Michelon, 2011) حيث أن الخبرة المهنية التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة ستؤهلهم لأداء أدوارهم بكفاءة من خلال توفير المشورة والنصح للإدارة، ومن ثم مساعدتها في تحقيق أهدافها التشغيلية والإستراتيجية (Peters and Romi, 2012; Zahra and Pearce II, 1989). إن الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة وما يملكونه من معارف متعددة يمكن أن تزيد من كفاءة الإدارة فيما يتعلق بعملية إتخاذ القرارات بما فيها قرارات الإفصاح (Welford, 2007; Zahra and Pearce II, 1989) حيث أن خبراتهم العملية في مجال البيئة يمكن أن تؤهلهم لتقييم الإستراتيجيات البيئية بفعالية ومن ثم تحفيز الإدارة ودعمها لتبني ممارسات الإفصاح البيئي (Peters and Romi, 2012) لقد أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها (Peters and Romi, 2012) وجود علاقة إيجابية بين الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة وممارسات الإفصاح البيئي، حيث توصل الباحثان إلى أن الشركات التي تضم مجالسها أعضاء من ذوي الخبرة في مجال التنمية المستدامة

هم أكثر ميل نحو تبني إستراتيجيات الإستدامة والتي يعد الإفصاح البيئي أحد عناصرها.

### قدرة أعضاء مجلس الإدارة على إحداث تأثير مجتمعي (Community Influence):

يمكن أن يكون لأعضاء مجلس الإدارة القدرة على التأثير في البيئة المحيطة التي تعمل فيها الشركة إذا كان لديهم الخبرة العملية والعلاقات مع مختلف الأطراف بما فيهم منافسي الشركة، الأمر الذي يمكنهم من تقديم الدعم للمنظمة، والمحافظة على سمعتها، من خلال تسهيل عمليات الإتصال بين الشركة والأطراف المحيطين بها بما فيهم مختلف أصحاب المصالح المرتبطين بها. (Mallin and Michelon, 2011)

أي بمعنى آخر، تسهيل الحصول على المعلومات ومعالجتها من خلال إنشاء قنوات إتصال مع مختلف أصحاب المصالح من أجل إستيعاب مسألة عدم التأكد المتعلقة بالأداء البيئي للمنظمة ومن ثم تحسين أداء المنظمة بشكل عام (Zahra and Pearce II, 1989)، وأدائها البيئي على وجه الخصوص (Mallin and Michelon, 2011). في نفس الإطار، أضاف Akhtaruddin and Abdur Rouf, (2012) أن هؤلاء الأعضاء ذوي التأثير المجتمعي من المرجح أن يكونوا على إستعداد لتحمل المسؤولية البيئية للمنظمة، والتي تتسجم مع مصالح المجتمع، حيث يقوم الأعضاء المؤثرين بتقديم وجهات نظر غير تجارية من شأنها تعزيز وعي المجلس بإحتياجات وتوقعات أصحاب المصالح، وأخذها في الإعتبار عند تناول القرارات المتعلقة بالإفصاح. وبالتالي، يمكن أن نخلص إلى أن هناك دور حيوي للأعضاء المؤثرين في توجيه ممارسات الإفصاح للشركات نحو تلبية مصالح أصحاب المصالح الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى تعزيز ممارسات الإفصاح البيئي. (Mallin and Michelon, 2011) تجريبياً، أيدت الدراسة التي أجراها (Mallin and Michelon, 2011) الإفتراضات السابقة، حيث توصل الباحثان إلى

أن زيادة عدد الأعضاء في مجلس الإدارة المؤثرين في المجتمع له تأثير إيجابي على ممارسات الإفصاح الاجتماعي والبيئي لمنظمات الأعمال.

### العضويات المتعددة (Cross-Directorships):

المقصود بالعضويات المتعددة أن يكون نفس الشخص عضو في أكثر من مجلس إدارة واحد، ويعتبر هذا المفهوم بمثابة مؤشر لتحديد خبرة الأعضاء فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار داخل المجلس (Fama and Jensen, 1983)، حيث يمكن الاستفادة من الخبرة الواسعة لهؤلاء الأشخاص ذوي العضويات المتعددة في مراقبة أداء مجلس الإدارة وتحسين فاعليته ومن ثم تعزيز الأداء الشامل للمنظمة. (Weir et al., 2002) في نفس الإطار، أوضح (Welford (2007 أن العضويات المتعددة من المرجح أن تساعد الأعضاء على إكتساب خبرة تمكنهم من فهم ومعالجة المسؤوليات البيئية التي تواجهها المنظمة تجاه مختلف فئات أصحاب المصالح، حيث أن إكتساب هذه الخبرة يكون نتيجة حصول أعضاء مجلس الإدارة متعددي العضوية على معلومات متعلقة بعدة شركات ومقارنتها ببعضها، الأمر الذي يعزز شفافية المعلومات ويساعد على دعم وتطوير ممارسات الإفصاح المحاسبي (Haniffa and Cooke, 2000, 2002). في هذا الصدد، يعتقد (Rupley et al., 2012) أن العمل في أكثر من مجلس إدارة واحد من شأنه دعم وتطوير الجودة الشاملة للإفصاح البيئي من خلال الإطلاع على الإفصاحات البيئية للشركات الأخرى. بالتالي، يمكن أن نخلص إلى أن زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة ذوي العضويات المتعددة سوف يكون له أثر إيجابي على ممارسات الإفصاح البيئي للشركات. لقد أيدت نتائج الدراسة التي أجراها كل من (Haniffa and Cooke (2005 الأفكار السابقة حيث توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة قوية بين الخبرات المكتسبة من العضويات المتعددة وممارسات الإفصاح الاجتماعي والبيئي لمنظمات الأعمال.

## نسبة تمثيل النساء و الأقليات في مجلس الإدارة

**(Female and Minority Directors)**

من المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات الدعوة إلى زيادة نسبة تمثيل النساء والأقليات في مجالس إدارة الشركات؛ لتعكس التنوع بين الجنسين، بالإضافة إلى تمثيلها للتنوع العرقي لعملائها وموظفيها وأصحاب المصالح الآخرين، وذلك إستناداً إلى الأسس المعيارية للإنصاف التي تتادي بها المنظمات الغير حكومية التي تتولى الدفاع عن حقوق النساء والأقليات (Carter et al., 2007). ووفقاً لنظرية الوكالة فإن تنوع مجلس الإدارة من المرجح أن يزيد من إستقلاليته، ومن فرص وجود رقابة ذاتية على سلوك مدرائه، ويفسر Carter et al., (2007) ذلك بأن الأعضاء المختلفين أقل عرضة للتأمر مع الأعضاء الآخرين للإضرار بمصالح المساهمين، كما أن الأشخاص الذين لديهم إختلاف في الجنس أو العرق أو الخلفية الثقافية قد يطرحون أسئلة لا يطرحها المدراء ذوو الخلفيات الأكثر تجانساً. ويضيف (Carter et al., 2007) أن تنوع مجالس الإدارة يتيح فرصة أفضل للحصول على الموارد، وتوفير وجهات نظر مختلفة تدعم وتعزز عملية صنع القرار، وتعمل على تنمية العلاقات الخارجية الأكثر فعالية مع مختلف فئات أصحاب المصالح. وبالتالي، وبناء على ما سبق ومع أن بعض الباحثين في مجال حوكمة الشركات لا يدعمون فكرة وجود علاقة بين تنوع مجالس الإدارة وأدائها، نجد معظمهم يؤيدون بقوة ارتباط وجود النساء والأقليات العرقية في مجالس الإدارة بكفاءة أدائها المالي والتنظيمي (Ayuso and Argandoña, 2007). في هذا الصدد، أوضح Ayuso and Argandoña (2007) أن زيادة نسبة تمثيل النساء والأقليات العرقية في مجالس الإدارة من شأنه جذب الإهتمام إلى قضايا المسؤولية الإجتماعية للشركات، حيث من المرجح أن تكون النساء أكثر حساسية اتجاه عناصر المسؤولية الإجتماعية للمنظمة

من نظرائهم الذكور، كما أنه من المتوقع أن تكون النساء والأقليات أكثر إهتماماً برفاهية مختلف فئات أصحاب المصالح. في نفس الخصوص، أكد Rupley et al. (2012) من خلال دراسة أجريت لإختبار مدى تأثير الآليات المختلفة للحوكمة على الكشف البيئي الطوعي وجود ارتباط إيجابي قوي بين التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة و مستوى الإفصاح البيئي للشركات.

### ثانياً: خصائص لجان مجلس الإدارة Board Committees Characteristics

تعتمد فعالية مجلس الإدارة على اللجان النوعية المنبثقة عنه، حيث تنص مبادئ حوكمة الشركات على ضرورة قيام مجلس الإدارة بإنشاء مجموعة من اللجان المتخصصة تكون مسؤولة عن أداء وظائف معينة ومن ثم تعزيز دور مجلس الإدارة في أداء وظيفتي الإشراف والرقابة على عمليات المشروع، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الأداء الشامل للمنظمة (UK Corporate Governance Code, 2010). إن إنشاء هذه اللجان لا يتعارض مع دور مجلس الإدارة، حيث أن دورها يعد بمثابة الدور الإستشاري للمجلس الذي يتحمل المسؤولية الكاملة لأي تصرف أو عمل توصي به اللجنة، وتتمثل هذه اللجان في: لجنة المسؤوليات البيئية، لجنة المراجعة، لجنة المكافآت، لجنة الترشيحات (OECD, 2004) والتي سيتم تناولها فيما يلي.

### لجنة المسؤوليات البيئية للشركة:

#### (Corporate Environmental Responsibility (CER) Committee)

تعتبر لجنة المسؤوليات البيئية من اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي من المفترض أن تتولى الإشراف على الأنشطة الإجتماعية والبيئية للمنظمة والإبلاغ عنها، كما قد تكون مسؤولة عن بعض القضايا المتعلقة بحوكمة الشركات، بالإضافة إلى إهتمامها بالجوانب المهمة المتعلقة بإستدامة أنشطة المنظمة وكيفية دمجها ضمن توجهاتها الإستراتيجية (Rupley et al., 2012; Peters and

(Romi, 2012). في هذا الاطار، يرى (Rupley et al., 2012) أن وجود لجنة للمسؤوليات البيئية يعتبر من المؤشرات القوية التي تدل على الأهمية والأولوية التي تعطيهها المنظمة للمسائل البيئية ولقضايا الإفصاح البيئي، حيث من المتوقع أن تقوم لجنة البيئة بمراقبة وتعزيز أنشطة الإدارة بما يضمن توافقها مع مصالح أصحاب المصالح. وبالتالي، من المرجح أن يتم دعم وتطوير ممارسات الإفصاح البيئي من خلال الأداء الفعال للجنة المسؤولية البيئية، حيث أن ما يتمتع به أعضائها من مؤهلات وخبرات من المرجح أن يؤثر إيجابياً على أدائها بشأن تقييم الإستراتيجيات والفرص المتعلقة بالإفصاح عن الأنشطة البيئية للمنظمة. (Peters and Romi, 2012) تجريبياً، أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها كل من Peters and Romi (2012) على وجود علاقة إيجابية بين وجود لجنة المسؤولية البيئية وممارسات الإفصاح البيئي، حيث توصل الباحثان إلى أن وجود لجنة مختصة بالمسؤوليات الإجتماعية والبيئية من المرجح أن يؤدي إلى زيادة الوعي بمصالح أصحاب المصالح، الأمر الذي يؤدي إلى دعم وتشجيع المنظمة لتبني ممارسات الإفصاح الطوعية وتعزيز شفافيتها البيئية.

### لجنة المراجعة المستقلة (Audit Committee Independence)

تعتبر لجان المراجعة من آليات حوكمة الشركات التي من المتوقع أن تساهم بشكل فعال في تحسين أداء المنظمة، ومساعدة مجلس إدارتها في الوفاء بمسؤولياته القانونية والإئتمانية اتجاه مختلف أصحاب المصالح، وذلك من خلال الإشراف على عمليات الإفصاح، والتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية، وضمان موضوعية عملية المراجعة الخارجية (Uzun et al., 2004; Weir et al., 2002). ومن أجل ضمان فاعلية أداء لجنة المراجعة يجب التركيز على إستقلالية أعضائها، حيث تتطلب معظم مبادئ ولوائح حوكمة الشركات في جميع أنحاء العالم على أن يكون غالبية أعضاء



لجنة المراجعة من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين (Cadbury Report, 1992). عملياً، أُجريت عدة دراسات لتحديد مدى تأثير لجنة المراجعة على ممارسات الإفصاح البيئي، حيث توصل (Oscar and Juliet, 2015) إلى نتيجة مفادها أن لجنة التدقيق بإعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات قد تؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية للشركة، والتي من ضمنها التقارير البيئية. أيضاً من الأعمال الأخرى البارزة، الدراسة التي أجراها (Habbash, 2015) لفحص العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي، حيث خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها لجان مراجعة ذات أداء فعال من المرجح أن تفصح بقدر أكبر من الشركات الأخرى عن المعلومات البيئية.

مع ذلك، توصل (Setyawan and Kamilla, 2015) إلى نتائج مخالفة للدراسات السابقة من خلال دراسة أُجريت لبيان مدى تأثير حوكمة الشركات على الكشف البيئي للشركات، حيث أظهرت النتائج عدم وجود أي مؤشرات تدل على وجود علاقة بين لجنة التدقيق وممارسات الإفصاح البيئي.

### لجنة المكافآت المستقلة (Remuneration Committee Independence)

تم تسليط الضوء على لجنة المكافآت المستقلة في الأدب المحاسبي المتعلق بحوكمة الشركات بإعتبارها آلية من آليات الحوكمة، والتي تعمل على منع المديرين التنفيذيين من الحصول على مكافآت زائدة غير مرتبطة بالأداء، حيث تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين وتكون مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن تقييم أداء الإدارة وتحديد المكافآت المناسبة، كما تقوم بتقديم تقرير سنوي للمساهمين نيابة عن مجلس الإدارة يتضمن التفاصيل الكاملة لجميع العناصر المتعلقة بالمكافآت لكل مدير، مثل الراتب الأساسي، والمزايا العينية، والعلاوات السنوية، والحوافز التشجيعية (Solomon and Solomon, 2004; Uzun et al., 2004) اعتماداً على

نظرية الوكالة، يمكن أن يكون للجان المكافآت المستقلة دور مهم في التخفيف من حدة مشاكل الوكالة، من خلال تحديد المكافآت بصورة موضوعية تراعي مصالح المديرين من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى (Uzun et al., 2004)، حيث أن تحديد المكافآت بشكل موضوعي من شأنه إستقطاب المدراء ذوي الكفاءة والخبرة العملية، والذين من المرجح أن يكون لهم دور إيجابي في دعم وتطوير ممارسات الإفصاح البيئي. رغم عدم وجود أدلة تجريبية حول العلاقة بين ممارسات الإفصاح البيئي ولجنة المكافآت، أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها Sullivan et al., (2008) إلى وجود علاقة إيجابية بين لجان المكافآت المستقلة وممارسات الإفصاح الطوعية، حيث أن وجود لجنة مستقلة للمكافآت من شأنه ممارسة الرقابة المستقلة على الإدارة وبالتالي زيادة مستوى الشفافية في ممارسات الإفصاح الطوعية.

### لجنة الترشيح المستقلة (Nomination Committee Independence)

لقد تم إقتراح لجنة الترشيح كآلية من آليات الحوكمة لضمان تعيين أعضاء مجلس الإدارة وفق إجراءات شفافة، حيث تقوم اللجنة بمراجعة المعلومات الخاصة بالمرشحين من أجل تقييمهم وإختيار الأنسب منهم وفق المعايير والشروط المطلوبة (Uzun et al., 2004). في هذا الخصوص، يمكن أن تلعب لجان الترشيح دور أساسي في دعم الأداء الفعال لمجلس الإدارة، ففي غياب هذه اللجان من المتوقع أن يتم تعيين أشخاص لا يتمتعون بالإستقلال الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف آليات المراقبة وتضارب المصالح ومن ثم إنخفاض القيمة السوقية للمنشأة (Shivdasani and Yermack, 1999). لهذا، يمكن القول أن قيام لجنة الترشيحات بالإختيار وفق إجراءات موضوعية وشفافة من شأنه دعم الكشف عن القضايا البيئية، حيث أن إختيار الأعضاء المؤهلين علمياً وعملياً قد يكون له أثر إيجابي على ممارسات الإفصاح البيئي. بالرغم من عدم وجود أدلة تجريبية حول العلاقة بين

ممارسات الإفصاح البيئي ولجنة الترشيحات، أشارت نتائج الدراسة التي أجراها Sullivan et al., (2008) إلى وجود علاقة إيجابية بين لجان الترشيح المستقلة وممارسات الإفصاح الطوعية، حيث أن الأداء الفعال للجنة الترشيحات من المرجح أن يعزز آليات المراقبة و المساءلة وبالتالي زيادة مستوى الشفافية في ممارسات الإفصاح الطوعية.

### ثالثاً هيكل الملكية (Ownership Structure)

سيتم في هذا الجزء إستعراض أثر أنماط هيكل الملكية على ممارسات الإفصاح البيئي، حيث من المرجح أن تؤثر التغيرات في هيكل الملكية على العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح المرتبطين بها، ومن ثم التأثير على مستوى الإفصاح بشكل عام، وعلى ممارسات الإفصاح الإجتماعي والبيئي بشكل خاص (Ghazali, 2007). سنتقصر هذه الدراسة على تناول بعض أنماط هيكل الملكية من حيث أثرها على ممارسات الإفصاح البيئي، والتي تشمل تركيز وتشتت الملكية، وملكية الدولة، وذلك نظراً للطبيعة الخاصة للنظام الإقتصادي في ليبيا، والذي يتميز بعدم وجود المؤسسات الإستثمارية، وغياب الملكية العائلية والملكية الإدارية، حيث أن معظم الشركات هي شركات عامة تمتلك الحكومة نسبة كبيرة من رأس مالها.

### تركز وتشتت الملكية (Ownership Concentration and Dispersion)

يُشير تركز الملكية إلى إمتلاك أسهم الشركة من قبل عدد قليل من المساهمين الكبار، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى التقليل من مشاكل الوكالة (Fama and Jensen, 1983) ومن ثم إنخفاض نسبة الإفصاحات الطوعية التي يمكن أن تتبناها الشركة من أجل تخفيض تكاليف الوكالة، حيث أن هؤلاء المساهمين يتمتعون بنفوذ مؤثر في الجمعية العامة يمكنهم من الحصول على المعلومات من مصادر بديلة بخلاف المصادر الرئيسية التي تعتمد على الإفصاحات المحاسبية سواء في التقارير

السنوية أو أي وسيلة أخرى (Sullivan et al., 2008). وعلى العكس من ذلك، يشير تشتت الملكية إلى إمتلاك أسهم الشركة من قبل عدد كبير من المساهمين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مشاكل الوكالة (Fama and Jensen, 1983)، والتي من أجل التخفيف من حدتها قد يكون المدراء مستعدين للكشف طواعية عن مزيد من المعلومات، حيث يعتمد صغار الملاك على هذه الإفصاحات للحصول على معلومات تتعلق بأنشطة الشركة (Brammer and Pavelin, 2008). في هذا الصدد، يرى (Ghazali 2007) إنه في الشركات ذات الملكية المشتتة من المرجح أن تصبح قضية المساءلة أكثر أهمية؛ بسبب وجود عدد كبير من المساهمين، حيث يتطلب الأمر مستوى عالي من المساءلة يضمن الإفصاح عن الأداء الإجتماعي للشركة، وبالتالي من المتوقع أن تميل الإدارة في الشركات ذات الملكية المشتتة إلى تبني الإفصاح الطوعي في حين لا يحظى بأي إهتمام في الشركات ذات الملكية المركزة. وفق الافتراضات السابقة، يمكن أن يكون لإمتلاك الحكومة لنسبة كبيرة من رأس مال الشركات المساهمة في ليبيا أثر سلبي على ممارسات الإفصاح الطوعية، حيث أن الشركات ستفصح عن الحد الأدنى من المعلومات في تقاريرها السنوية، وبالتالي فإن الدولة ومؤسساتها والذين يمثلون الفئة الرئيسية من أصحاب المصالح يمكنهم الحصول على المعلومات من مصادر بديلة بخلاف التقارير السنوية. تجريبياً، أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها كل من (Brammer and Pavelin 2008) أن تركيز الملكية له أثر سلبي على ممارسات الإفصاح البيئي، حيث توصل الباحثان إلى أن إمتلاك حصة كبيرة من رأس المال يجعل منظمات الأعمال أقل إهتماماً بالإفصاح عن أدائها البيئي، في حين أشارت الدراسة أن تشتت الملكية ساهم في تعزيز الإفصاح البيئي للشركات بالرغم من أن مستوى الإفصاح كان عند حده الأدنى. ومع هذا، وجد Haniffa and Cooke (2002) أن تركيز الملكية كان له أثر إيجابي على ممارسات الإفصاح

الطوعية لعينة من الشركات الماليزية، ويعلل الباحثان ذلك بأن نوعية المساهمين تعتبر عامل مهم لتفسير التباين في الإفصاح، حيث كانت النسبة الأكبر من الأسهم مملوكة من قبل المستثمرين الأجانب وبسبب البعد الجغرافي بين الشركة ومساهميها، وإعتماد سوق رأس المال في ماليزيا على التمويل الأجنبي، كان هناك إرتفاع في مستوى الإفصاح الطوعي من قبل الشركات موضوع الدراسة.

### ملكية الدولة (State Ownership)

من المتوقع أن تلعب ملكية الدولة دور أساسي في تشجيع الشركات على إحترام البيئة وإنتهاج الشفافية فيما يتعلق بأنشطتها الحساسة للبيئة، حيث من المفترض أن تعمل الدول على حماية مواطنيها من جميع الأخطار التي قد تهدد حياتهم بما فيها الأخطار البيئية (Habbash, 2015). وفي هذا الصدد، تقوم الحكومات بإصدار لوائح لحماية البيئة، والتي من المرجح أن يتم تطبيقها في الشركات التي تملك الحكومة نسبة عالية من أسهمها، وبالتالي يمكن أن تكون الملكية الحكومية العالية آية فعالة في مجال حوكمة الشركات (Zeitun and Tian, 2007). تجريبياً، أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها (Al-Janadi et al., 2013) وجود علاقة إيجابية بين ملكية الدولة والكشف الطوعي بما في ذلك الإفصاح البيئي في عينة من الشركات السعودية.

**نظريات حوكمة الشركات:**

لقد تم استخدام أطر نظرية مختلفة مثل نظرية الوكالة، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية الشرعية، ونظرية الإشراف لتفسير ممارسات حوكمة الشركات (Cadbury, 1992)، ومع ذلك، ومن خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة، يمكن ملاحظة أن نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح هي النظريات السائدة في هذا المجال (Jensen and Meckling, 1976). وفيما يلي سيتم مناقشة هاتين النظريتين

من أجل إختيار إطار نظري يمكن الإعتماد عليه لشرح وتفسير العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي في البيئة الليبية.

### نظرية الوكالة:

تُشير نظرية الوكالة إلى مجموعة من العلاقات التعاقدية بين طرفين هما المساهمين (الموكل) والإدارة (الوكيل)، حيث يكلف الطرف الأول الطرف الثاني بأداء مجموعة من الخدمات والأنشطة، والمتمثلة في إدارة الموارد المتاحة للمنظمة بكفاءة وبطريقة تؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك، ويفوضه في سبيل القيام بذلك صلاحيات إتخاذ القرار نيابة عنه (Jensen and Meckling, 1976) إن هذه العلاقة التعاقدية قد يصاحبها مشاكل ناجمة عن التضارب في الأهداف والرغبات بين الوكيل والموكل، الأمر الذي يؤدي إلى قيام الوكيل (الإدارة) بإتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من منفعته الشخصية ولا تصب في مصلحة المساهمين، وذلك لأن كلا الطرفين لديه مواقف مختلفة اتجاه المخاطر الناجمة عن هذه الإجراءات (Eisenhardt, 1989). في نفس الإطار، أضاف Noreen (1988) أنه في ظل تضارب المصالح بين الأطراف المتعاقدة سيكون من الصعب علي المساهمين فهم وإستيعاب قرارات المديرين؛ بسبب عدم القدرة على الحصول علي المعلومات، حيث أن الإدارة سوف تُفصح فقط عن المعلومات التي تدعم مصالحها وهو ما يعرف في الفكر المحاسبي بعدم التماثل في المعلومات، وبالتالي يجب علي الشركات أن تفصح عن المعلومات اللازمة بالشكل الذي يساهم في تقليص فجوة عدم التماثل ومن ثم تخفيف حدة الصراع بين هذه الأطراف (Rouf and Alharun, 2011). وكنتيجة للقلق الذي سيطر على الإقتصاديات العالمية بشأن علاقات الوكالة بين المساهمين والمديرين تم تبني حوكمة الشركات كآلية لمعالجة مشاكل الوكالة ومحاولة التقليل من حدة التضارب في مصالح الأطراف المتعاقدة. إن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة

يعتبر إحدى الطرق التي يمكن إستخدامها من قبل الإدارة للتحكم في تكاليف الوكالة، حيث أن وجود نظام جيد للحوكمة يُتيح الحصول على معلومات أكثر شفافية حول أنشطة الشركة، والتي من المرجح أن تساهم في التقليل من عدم التماثل في المعلومات ومن ثم التقليل من حدة النزاعات الناشئة بين الإدارة والأطراف ذات العلاقة مع الشركة (Setyawan and Kamilla, 2015; Nu Nu Htay et al., 2012). وبالتالي، يمكن إعتبار الإفصاح الإجتماعي والبيئي أداة من أدوات الحوكمة، حيث أن المعلومات التشغيلية اليومية متوافرة للإدارة بصورة أكبر من توافرها لحملة الأسهم، الأمر الذي يمكنها من تقديم معلومات ذات مصداقية من شأنها تقليل تكاليف الوكالة وبالتالي تعزيز قيمة الشركة.

### نظرية أصحاب المصالح:

تهتم نظرية أصحاب المصالح بالعلاقة بين المنظمة وفئات معينة في المجتمع (المساهمين، الدائنين، المديرين، الموظفين، العملاء، الموردين، والجمهور العام) والذين بإمكانهم إحداث تأثير في الشركة، كما أن هذه المجموعات قد تتأثر بالمقابل بأنشطة الشركة ومعاملاتها، حيث أنها تصف الطريقة التي تستجيب بها المنظمة لمطالب أصحاب المصالح وتوقعاتهم والمتعلقة بمصالحهم تجاه التنظيم، وبالتالي يتوجب على إدارة المنظمة تحقيق المطالب المشروعة لجميع أصحاب المصالح من خلال إنشاء مجموعة من الآليات وتبني السياسات التي من شأنها حماية حقوقهم وتلبية إحتياجاتهم (Donaldson and Preston, 1995).

في هذا الصدد، يعتقد Gray, et al. (1995a) أن إستمرار بقاء الشركة يتطلب توفر الدعم اللازم لها من قبل أصحاب المصالح، ومن أجل الحصول على هذا الدعم تقوم منظمات الأعمال بتعديل أنشطتها بشكل يتوافق مع مواقف أصحاب المصالح وخصوصاً أولئك الذين لديهم تأثير أكبر على المنظمة وأنشطتها (أصحاب

المصالح الأساسيين)؛ بسبب قدرتهم على السيطرة على الموارد اللازمة لعملياتها (مثل رأس المال والعمل والمواد). لهذا يمكن القول، إن الفرع الأخلاقي لنظرية أصحاب المصالح لا يصلح لتفسير السلوك الإداري والتنبؤ به بخلاف الفرع الإداري، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى إدارة مجموعات معينة من أصحاب المصالح لا سيما تلك التي يكون لديها تأثير أكبر من باقي الأطراف، بسبب قدرتها على التحكم في الموارد الحيوية اللازمة لنجاح المنظمة (Deegan, 2002). ومع ذلك، يرى Sadorsky (2008) أن جميع الأطراف الممثلة لأصحاب المصالح سواء كانوا أساسيين أو ثانويين من المرجح أن يكون لهم القدرة على تشجيع منظمات الأعمال وتحفيزها لتبني برامج بيئية تطوعية تؤدي إلى تحسين أدائها البيئي والإقتصادي. عموماً تُشير نظرية أصحاب المصالح إلى أن الإفصاح الاجتماعي والبيئي من المرجح أن يستخدم من قبل منظمات الأعمال كأداة لتحديد وإدارة أصحاب المصالح بشكل يمكنها من كسب تأييدهم أو تغيير مواقفهم تجاه قضايا معينة متعلقة بأدائها الاقتصادي والاجتماعي (Gray et al., 1996). في إطار حوكمة الشركات، يبدو الفرع الأخلاقي لنظرية أصحاب المصالح أكثر إنسجاماً مع المبادئ الأساسية للحوكمة والتي تقضي بضرورة حماية حقوق جميع أصحاب المصالح بغض النظر عن مدى تأثيرهم على عمليات الشركة. لقد أوضح Gray et al. (1996) أن لدى المنظمة العديد من أصحاب المصالح الذين من المتوقع أن يقوموا بمساءلتها عن مطالبهم وحقوقهم اتجاهها، ومن أجل الوفاء بهذه المسؤوليات تقوم المنظمة بتبني إستراتيجيات الإفصاح الاجتماعي والبيئي للإستجابة لتوقعات مختلف فئات أصحاب المصالح بشكل خاص والمجتمع بشكل عام (Gray et al., 1995a). من ناحية أخرى، فإن تبني إستراتيجيات الإفصاح الاجتماعي والبيئي من شأنه أن يساعد منظمات الأعمال على التواصل الخارجي لبيان الأبعاد البيئية لأنشطتها، حيث يمكن



إعتبار هذه الإفصاحات كجزء من الحوار بين المنظمة وأصحاب المصالح المرتبطين بها. في هذا الصدد، أكد العديد من الباحثين أن هناك جملة من القواعد المتعلقة بتبني حوكمة الشركات مثل حجم مجلس الإدارة ومدى إستقلاليته وعدد الإجماعات التي يعقدها من المرجح أن تعمل على تحسين الشفافية والمساءلة، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على ممارسات الإفصاح البيئي وجعله أكثر موثوقية، Gul and Leung, (2004). تأسيساً على ما سبق، من المرجح أن تلعب حوكمة الشركات دور مهم في تحديد كمية ونوعية المعلومات المطلوبة لتلبية إحتياجات مختلف فئات أصحاب المصالح، حيث أن مجالس الإدارة وما ينبثق عنها من لجان فنية مختصة هم المسؤولون عن عمليات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات (Haniffa and Cooke, 2005).

### الإطار النظري المقترح لشرح العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي:

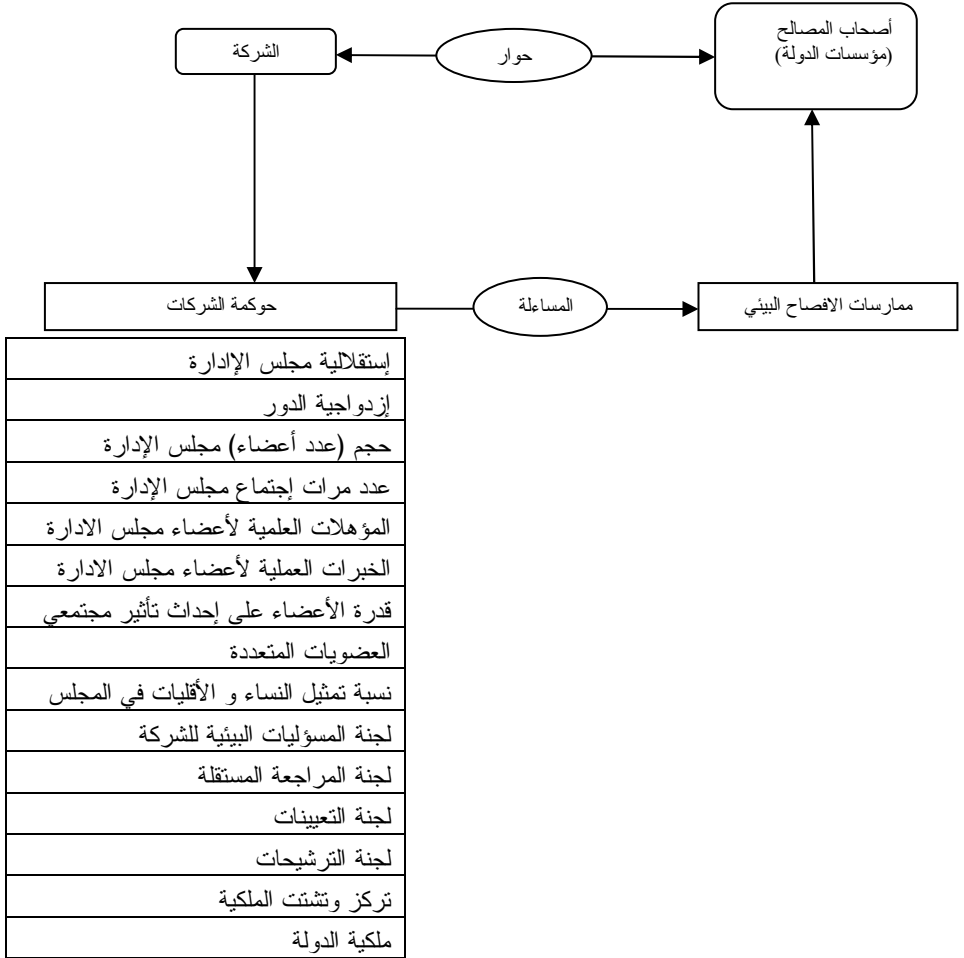
توفر نظرية الوكالة إطاراً نظرياً لدراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي من خلال المفاهيم التي تستند عليها والتي تهدف إلى محاولة حل مشكلة تعارض المصالح الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة، حيث يقوم المدراء بالتصرف وفق مصلحتهم الذاتية وعدم مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة مع الشركة، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح المساهمين وباقي أصحاب المصالح الآخرين (Jensen and Meckling, 1976). من أجل الحد من هذه الصراعات وأثارها السلبية على قيمة الشركة تم تبني قواعد وآليات حوكمة الشركات، والتي يقتضي تطبيقها استخدام التقارير السنوية للشركات للكشف عن المعلومات بما في ذلك المعلومات البيئية لمختلف أصحاب المصالح، حيث أن الإفصاح يعتبر من الوسائل التي يمكن إستخدامها في تقليص فجوة عدم التماثل في

المعلومات ومن ثم تخفيف حدة الصراع بين الإدارة وأصحاب المصالح. بالتالي، فإن الالتزام والنقيد بقواعد وآليات الحوكمة من المرجح أن يوفر أساس جيد لتبني ممارسات الإفصاح البيئي من خلال إقامة علاقات ذات قيمة مع جميع أصحاب المصالح (OECD, 2004; UK Corporate Governance Code, 2010).

إستناداً إلى المفاهيم السابقة التي قدمتها نظرية الوكالة لشرح العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي، يمكن القول أنه لا يمكن إستخدامها في البيئة الليبية خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار الطبيعة الخاصة للنظام الإقتصادي والسياسي في ليبيا. إن المبرر الذي تقدمه نظرية الوكالة لتبني ممارسات حوكمة الشركات هو من أجل محاولة حل مشكلة تعارض المصالح الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة وما يترتب عليه من عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح. في السياق الليبي، نجد أن معظم الشركات هي شركات عامة تمتلك الحكومة نسبة كبيرة من رأس مالها، ولذلك ليس هناك ما يسمى بمشكلة تعارض المصالح كما تطرحه نظرية الوكالة حيث تدار هذه الشركات وفق قواعد وقوانين تضعها الحكومة كما أن هناك جملة من الآليات للتأكد من تطبيق هذه اللوائح والتشريعات.

تقدم نظرية أصحاب المصالح تفسيراً للعلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي إعتقاداً على نموذج المساواة الذي تم إقتراحه من قبل (Gray et al. 1996)، حيث يفترض هذا النموذج وجود علاقة ثنائية بين إدارة المنظمة وأصحاب المصالح، كما أنه يستلزم وجود نظام للإفصاح عن أنشطة المنظمة يتضمن إستخدام معلومات إضافية للإفصاح طوعاً عن أدائها الإجتماعي والبيئي، وذلك من أجل إعلام أصحاب المصالح عن مدى إستيفاء المدراء لمسؤولياتهم المحددة وفق مبادئ الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من

أن أصحاب المصالح بإمكانهم تجاهل المعلومات التي تقدمها الإدارة إلا أن هذه الأخيرة تظل مطالبة وفق نموذج المساءلة بتقديم معلومات لأصحاب المصالح عن مدى إلزامها بتبني ممارسات جيدة للحوكمة. في سياق مماثل، تم إعتبار حوكمة الشركات بمثابة آلية مهمة للمساءلة من خلال مجلس الإدارة الذي يمكن أن يعمل كحلقة وصل بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح المرتبطين بها وبالتالي فإن مجلس الإدارة من المرجح أن يكون له أثر فعال في عمليات المساءلة (Aguilera et al., 2006). إستناداً إلى ما سبق، يمكن القول أن الإفصاح البيئي وحوكمة الشركات كليهما يستندان إلى مفهوم المساءلة، حيث أن مساءلة الإدارة عن مسؤولياتها تجاه أصحاب المصالح تتم من خلال مجلس الإدارة وبالتالي من المتوقع أن يكون لآليات حوكمة الشركات المتمثلة في خصائص مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بالإضافة إلى طبيعة هيكل الملكية دوراً مهماً في دعم وتطوير ممارسات الإفصاح البيئي. يصور الشكل التالي الإطار النظري المقترح لهذه الدراسة والذي سيعتمد على نظرية أصحاب المصالح لتفسير وشرح العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي في السياق الليبي.



شكل (1) الإطار النظري المقترح لشرح العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي

بالنظر في الشكل رقم (1)، من المحتمل أن تقوم الشركات المساهمة في ليبيا بتبني آليات الحوكمة من أجل حماية حقوق أصحاب المصالح المرتبطين بها لأن لهم تأثير مهم على عملياتها و أنشطتها. في هذا الصدد، تعتبر الدولة والهيئات التابعة لها

(مثل ديوان المحاسبة، وزارة المالية، مصلحة الضرائب وغيرها) الطرف الأبرز من أصحاب المصالح وذلك لان معظم هذه الشركات هي شركات عامة تمتلك الحكومة نسبة كبيرة من رأس مالها. إعتماًداً على الشكل رقم (1) فإن التطبيق السليم لقواعد وآليات الحوكمة سيؤدي إلى إيجاد إطار لمساءلة الشركات من قبل مؤسسات الدولة عن مدى إلزامها بحماية حقوقهم وتحقيق رغباتهم، وبالتالي من المتوقع أن تسعى الشركات إلى تبني الإفصاح بشكل عام والإفصاح الاجتماعي والبيئي بشكل خاص كوسيلة لفتح حوار مع أصحاب المصالح ومحاولة إرضائهم.

### الخلاصة والتوصيات:

يمكن أن نستنتج من خلال العرض التحليلي للدراسات والبحوث السابقة والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية والمتعلقة بموضوع البحث وجود جملة من العوامل، التي تعمل كآليات لحوكمة الشركات للتأثير في ممارسات الإفصاح البيئي، حيث صُنفت إلى ثلاث مجموعات رئيسية تشمل خصائص مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، وهيكل الملكية.

حول تأثير خصائص مجلس الإدارة، يمكن القول أن مجلس الإدارة يعتبر من الآليات الرئيسية للحوكمة، والتي يمكن أن تؤثر علي الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، حيث من المرجح أن يعمل مجلس الإدارة على موازنة سلوك المؤسسة مع مصالح أصحاب المصالح وجعله مقبول اجتماعياً، وذلك من خلال تبني السياسات التي من شأنها حماية حقوقهم وتلبية إحتياجاتهم، بالإضافة إلى تبني إستراتيجيات الإفصاح الاجتماعي والبيئي كوسيلة لفتح حوار معهم ومحاولة إرضائهم. إن إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة من شأنها تمكينهم من التعامل بقدر كبير من الحياد والموضوعية مع رغبات ومطالب أصحاب المصالح من جهة ومع قرارات وسياسات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى، الأمر الذي يؤهلهم للقيام بإجراء تقييم موضوعي للأداء الإقتصادي

والبيئي للمنشأة ونشر نتائج هذا التقييم من خلال الإفصاح عن قدر كافي من المعلومات الاقتصادية والبيئية على حد سواء. أيضاً، فإن المؤهلات العلمية والعملية لأعضاء مجلس الإدارة، وعضويتهم المتعددة بالإضافة إلى ما يتمتعون به من قدرات تمكنهم من التأثير في المجتمع تعتبر من الآليات التي قد يكون لها تأثير مباشر على ممارسات الإفصاح البيئي. إن المستوى التعليمي والخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة يمكن أن يؤثر على سلوكهم خصوصاً فيما يتعلق بممارسات الإفصاح وقضايا مساءلة الشركات، الأمر الذي يؤهلهم لتقييم الإستراتيجيات البيئية بفعالية ومن ثم تحفيز الإدارة ودعمها لتبني ممارسات الإفصاح البيئي. من ناحية أخرى، فإن قدرة هؤلاء الأعضاء على إحداث تأثير مجتمعي قد يؤهلهم لتقديم وجهات نظر غير تجارية من شأنها تعزيز وعي المجلس باحتياجات وتوقعات أصحاب المصالح وأخذها في الاعتبار عند تناول القرارات المتعلقة بالإفصاح، كما أن عملهم في أكثر من مجلس إدارة واحد من شأنه دعم وتطوير الجودة الشاملة للإفصاح البيئي من خلال الإطلاع على الإفصاحات البيئية للشركات الأخرى. كذلك الأمر، فقد تم إعتبار حجم مجلس الإدارة من الآليات المهمة التي يمكن أن تؤثر على ممارسات الإفصاح البيئي، حيث من المرجح أن يكون لدى المجالس كبيرة الحجم عدد أكبر من المدراء المستقلين والمؤهلين علمياً ومن ذوي الخبرة في مختلف المجالات (المالية، القانونية، الصناعية)، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل السلوك الإنتهازي للإدارة وفرض نوع من الرقابة على أدائها وتحويل إنتباه المديرين إلى المسؤوليات الإجتماعية والبيئية للمنظمة. من ناحية أخرى، فإن المجالس الكبيرة من المتوقع أن يتواجد بها عدد من الأعضاء لديهم آراء ووجهات نظر مختلفة اتجاه المصالح المختلفة لأصحاب المصالح، وبالتالي فإن هذا التنوع والإختلاف سيؤدي بالنهاية إلى زيادة الشفافية وإلى المزيد من الإفصاح عن المعلومات. أيضاً، يمكن القول إن إزدياد نسبة تمثيل النساء

والأقليات في مجلس الإدارة و الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من المتوقع أن يعززان من إستقلالية مجلس الإدارة، حيث أن تنوع مجلس الإدارة قد يؤدي إلى خلق نوع من الرقابة الذاتية على سلوك مدرائه، كما أن الفصل بين الأدوار يتيح لمجلس الإدارة إمكانية مراقبة وتقييم أداء الإدارة بشكل موضوعي وفعال، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل إحتمال إخفاء أي معلومات مهمة حول الأنشطة الحساسة بيئياً. أخيراً وليس أخراً فإن عدد المرات التي يجتمع فيها مجلس الإدارة قد تؤدي إلى جعل الإشراف والرقابة على الإدارة أكثر فعالية، وبالتالي إتاحة الفرصة للتغلب على أي تضارب يمكن أن ينشأ نتيجة عدم تماثل المعلومات، وذلك من خلال الإفصاح عن كمية أكبر من المعلومات التي تغطي مختلف الجوانب المتعلقة بالأداء الإقتصادي والبيئي للمنشأة.

وفيما يتعلق بخصائص لجان مجلس الإدارة، تبين أن هناك مجموعة من اللجان النوعية المنبثقة عن المجلس يمكن إعتبارها بمثابة آليات مهمة للحوكمة، والتي من المرجح أن تعمل على تعزيز دور مجلس الإدارة في أداء وظيفتي الإشراف والرقابة على عمليات المشروع، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الأداء الشامل للمنظمة. إن وجود لجنة للمسؤوليات البيئية يعتبر من المؤشرات القوية التي تدل على الأهمية والأولوية التي تعطىها المنظمة للمسائل البيئية ولقضايا الإفصاح البيئي، حيث من المتوقع أن تقوم لجنة البيئة بمراقبة وتعزيز أنشطة الإدارة بما يضمن توافقها مع مصالح أصحاب المصالح. أيضاً، فإن وجود لجنة مستقلة للمراجعة من شأنه دعم وتطوير ممارسات الإفصاح، حيث تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على عمليات الإفصاح والتأكد من تلبية إحتياجات ورغبات أصحاب المصالح من المعلومات. كذلك الأمر، فإن وجود لجنة مستقلة للمكافآت من شأنه دعم ممارسات الإفصاح الطوعية، حيث أن تحديد المكافآت بشكل موضوعي من شأنه إستقطاب المدراء ذوي الكفاءة

والخبرة العملية والذين من المرجح أن يكون لهم دور إيجابي في دعم وتطوير ممارسات الإفصاح البيئي. أيضاً يمكن القول، إن إنبثاق لجنة مستقلة للترشيحات عن مجلس الإدارة من شأنه دعم الكشف عن القضايا البيئية، حيث أن إختيار المدراء المؤهلين علمياً وعملياً قد يكون له أثر إيجابي على ممارسات الإفصاح البيئي.

أما بخصوص أنماط هيكل الملكية، من المرجح أن تؤثر التغيرات في هيكل الملكية على العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح المرتبطين بها، والتي بدورها يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح بشكل عام وعلى ممارسات الإفصاح الإجتماعي والبيئي بشكل خاص. إن قضية المساءلة من المرجح أن تصبح أكثر أهمية في الشركات ذات الملكية المشتتة؛ بسبب وجود عدد كبير من المساهمين، حيث يتطلب الأمر مستوى عالي من المساءلة يضمن الإفصاح عن الأداء الإجتماعي، لذا من المتوقع أن تميل الإدارة في الشركات ذات الملكية المشتتة إلى تبني الإفصاح الطوعي في حين لا يحظى بأي إهتمام في الشركات ذات الملكية المركزة. بالإضافة إلى ذلك، تم إعتبار الملكية الحكومية العالية آلية فعالة من آليات حوكمة الشركات، حيث تقوم الحكومات بإصدارلوائح لحماية البيئة والتي من المرجح أن يتم تطبيقها في الشركات التي تملك الحكومة نسبة عالية من أسهمها، وبالتالي من المرجح أن تساهم الملكية الحكومية في دعم الممارسات الطوعية للإفصاح بما في ذلك الإفصاح البيئي.

ومن أجل شرح وتفسير العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي، تم تبني نظرية أصحاب المصالح كإطار نظري لهذه الدراسة، والذي يعد بمثابة مساهمة في إثراء الأدب المحاسبي، حيث من المرجح أن يساعدنا في فهم العلاقة بين ممارسات الإفصاح البيئي وآليات الحوكمة في البيئة الليبية. اعتماداً على هذا الإطار فإن الشركات المساهمة في ليبيا قد تقوم بتبني ممارسات الإفصاح البيئي كوسيلة للرد عن مدى إلتزامها بحماية حقوق أصحاب المصالح وتحقيق رغباتهم وفق



إطار المساءلة الذي يمكن أن ينتج نتيجة التطبيق السليم لقواعد وآليات الحوكمة. وأخيراً توصي هذه الدراسة باختبار الإطار النظري المقترح لهذه الدراسة تجريبياً من خلال إجراء بحوث مستقبلية ذات طابع تطبيقي لدراسة تأثير قواعد وآليات حوكمة الشركات على تبني ممارسات الإفصاح البيئي في السياق الليبي.

## المراجع

- 1- Adams, C. A. (2002) "Internal Organisational Factors Influencing Corporate Social and ethical Reporting: Beyond Current Theorising", Accounting, Auditing and Accountability journal, 15 (2), 223-50.
- 2- Adams, C. and Zutshi, A. (2004) "Corporate Social Responsibility: Why business should act responsibly and be accountable", Australian Accounting Review, 14 (3), 31-39.
- 3- Aguilera, R.V., Williams, C.A., Conley, J.M. and Rupp, D.E. (2006), "Corporate Governance and Social Responsibility: A Comparative Analysis of the UK and the US", Corporate governance: An International Review, 14 (3): 147-158.
- 4- Ajibolade, S. O. and Uwuigbe, U. (2013) "Effects of Corporate Governance on Corporate social and Environmental Disclosure among Listed Firms in Nigeria", European Journal of business and Social Sciences, 2 (5), 76-92
- 5- Akhtaruddin, M. and AbdurRouf, M. (2012) corporate governance, cultural factors and voluntary disclosure: evidence from selected companies in Bangladesh, Corporate Board: role, Duties & Composition, 8 (1).
- 6- Ali, W. and Rizwan, M. (2013) "Factors influencing corporate social and environmental disclosure (CSED) practices in the developing countries: an institutional theoretical perspective", International Journal of Asian Social Science, 3 (3), 590-609.

- 7- Al-Janadi, Y., Abdul Rahman, R. and Omar, N. (2013) "Corporate Governance Mechanisms and Voluntary Disclosure in Saudi Arabia", Research Journal of Finance and Accounting, 4 (4).
- 8- Ayuso, S. and Argandoña, A. (2007) "Responsible Corporate Governance: Towards a stakeholder Board of Director"s, Working Paper No. 701, IESE Business School, University of Navarra, Spain.
- 9- Brammer, S. and Pavelin, S. (2008) "Factors influencing the quality of corporate environmental disclosure", Business Strategy and the Environment, 17, 120-136.
- 10- Buniamin, S., Alrazi, B., Johari, N. And Abd Rahman, N. (2011) "Corporate governance practices and environmental reporting of companies in Malaysia: finding possibilities of double thumbs Up", Journal Pengurusan, 32: 55-71.
- 11- Buss, R. (2007) United Nations Conference on the Human Environment (UNCHE), stockholm, Sweden, website encyclopaedia of earth [online] Available at: <http://www.eoearth.org/view/article/> [Accessed 12th May, 2016].
- 12- Cadbury Code, (1992), The Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate governance: The Code of Best Practice, Gee Professional Publishing, London.
- 13- Carter, D. A., D'Souza, F. D., Simkins, B. J., and Simpson, W. G. (2007) "The Diversity of corporate Board Committees and Financial Performance", (Unpublished Manuscripts).

- 14- Cho, C. H. and Patten, D. M. (2007) "The role of environmental disclosures as tools of legitimacy: a research note", *Accounting, Organizations and Society*, 32, 639-647.
- 15- Chou, H.-I., Chung, H., Yin, X. (2013) "Attendance of board meetings and company performance: Evidence from Taiwan" *Journal of Banking & Finance* 37(11), 4157-4171.
- 16- Cowan, S. and Gadenne, D. (2005) "Australian corporate environmental reporting: a comparative analysis of disclosure practices across voluntary and mandatory disclosure systems", *Journal of Accounting & Organizational Change*, 1 (2), 165-179.
- 17- Deegan, C. (2002) "Introduction: the legitimising effect of social and environmental disclosure -a theoretical foundation", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15 (3), 282-311.
- 18- Deegan, C. and Rankin, M. (1996) "Do Australian companies report environmental news objectively An analysis of environmental disclosure by firms prosecuted successfully by the environmental protection authority", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 9 (2), 50-67.
- 19- Deegan, C. and Rankin, M. (1997) "The materiality of environmental information to users of annual reports accounting", *Auditing and Accountability Journal*, 10 (4), 562-583.
- 20- Deegan, C. and Unerman, J. (2011) *Financial accounting theory*. 2<sup>nd</sup>ed., UK: McGraw Hill.
- 21- Donaldson, T. and Preston, L. (1995) "The Stakeholder Theory of the Corporation: Concepts, evidence, and Implications", *The Academy of Management Review*, 20 (1), 65-91.

- 22- Dunstan, K. (2008) "The Case For The Use Of International Reporting Standards In New Zealand" a briefing paper prepared on behalf of the New Zealand Securities Commission, Victoria University of Wellington, New Zealand, Centre for Accounting, Governance and Taxation Research. [Online] Available at <https://ssrn.com/abstract=1281656>.
- 23- Dye, R. A. (1990) "Mandatory versus Voluntary Disclosures: The Cases of Financial and real externalities", *The Accounting Review*, 65 (1), 1-24.
- 24- Eisenhardt, K. (1989) "Agency theory: an assessment and review", *The Academy of management Review*, 14 (1), 57-74.
- 25- Fama, E.F. and Jensen, M.C. (1983) "Separation of Ownership and Control", *Journal of Law and Economics*, 26 (2): 301-325.
- 26- Fun, A. (2002) "The State of Corporate Environmental Reporting in Singapore", Certified Accountants Educational Trust, London, [online] Available at: [http://www.accaglobal.eu/documents/tech\\_ers\\_001.pdf](http://www.accaglobal.eu/documents/tech_ers_001.pdf). [Accessed 19th February, 2018].
- 27- Gerbens-Leenes, P. W., Moll, H. C. and M. A. J (2003) "Design and development of a measuring method for environmental sustainability in food production systems", *Ecological economics*, 46, 231-248.
- 28- Ghazali, N. A. M. (2007) "Ownership Structure and Corporate Social Responsibility disclosure: Some Malaysian Evidence", *Corporate Governance*, 7 (3), 251-266.

- 29- Goodstein, J., Gautum, K. and Boeker, W. (1994), "The Effect of Board Size and Diversity on Strategic Change", *Strategic Management Journal*, 15 (3): 241-250.
- 30- Gray, R. (2000) "Current developments and trends in social and environmental auditing, reporting and attestation: A review and comment", *International Journal of Auditing*, 4, 247-268.
- 31- Gray, R., Javad, M. Power, D. M. and Sinclair, C. D. (2001) "Social and environmental disclosure and corporate characteristics: A research note and extension", *Journal of Business finance and Accounting*, 28 (3 and 4), 327-356.
- 32- Gray, R., Kouhy, R. and Lavers, S. (1995a) "Corporate social and environmental reporting a review of the literature and a longitudinal study of UK disclosure", *Accounting, Auditing & accountability Journal*, 8 (2), 47-77.
- 33- Gray, R., Kouhy, R. and Lavers, S. (1995b) "Methodological themes Constructing a research database of social and environmental reporting by UK companies", *Accounting, Auditing & accountability Journal*, 8 (2), 78-101.
- 34- Gray, R., Owen, D. and Adams, C. (1996) *Accounting and accountability, changes and challenges in corporate social and environmental reporting*. 1<sup>st</sup>ed., London: Prentice-Hall Europe.
- 35- Gregory, H.J. and Simms, M.E. (1999) "Corporate Governance: What It Is and Why It matters", Paper presented at the 9<sup>th</sup> International Anti-Corruption Conference, Durban, Oct.11, South Africa.

- 36- Gul, F.A. and Leung, S. (2004) "Board Leadership, Outside Directors' Expertise and voluntary Corporate Disclosures", *Journal of Accounting and Public Policy*, 23(5): 351-379.
- 37- Habbash, M (2015) "Corporate governance, ownership, company structure and environmental disclosure: evidence from Saudi Arabia", *Journal of Governance and Regulation*, 4 (4).
- 38- Halme, M. and Huse, M. (1997) "The influence of corporate governance, industry and country factors on environmental reporting", *Scand. J. Mgmt*, 13 (2) 137-157.
- 39- Haniffa, R. and Cooke, T. (2000) "Culture, corporate governance and disclosure in Malaysian corporations", Paper presented at the Asian AAA World Conference, August 28-30, Singapore
- 40- Haniffa, R.M. and Cooke, T.E. (2002) "Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations", *Abacus*, 38 (3): 317-348.
- 41- Haniffa, R.M., and Cooke, T.E. (2005), "The Impact of Culture and Governance on corporate Social Reporting", *Journal of Accounting and Public Policy*, 24(5): 391- 430.
- 42- Henriques, I. and Sadorsky, P. (2008) "Voluntary Environmental Programs: a Canadian perspective", *The Policy Studies Journal*, 36 (1), 134-166.
- 43- International Finance Corporation (IFC) Corporate Governance Overview [online] Available at:  
[https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics\\_ext\\_content/ifc\\_external\\_corporate\\_site/ifc+cg/overview](https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/ifc+cg/overview) [Accessed 9th October, 2018].

- 44- Jenkins, H. and Yakovleva, N. (2006) "Corporate social responsibility in the mining industry: exploring trends in social and environmental disclosure", *Journal of Cleaner production*, 14, 271-284.
- 45- Jensen, M. C. and Meckling, W. H. (1976) "Theory of the Firm: Managerial Behavior, agency Costs and Ownership Structure", *Journal of Financial Economics*, 3 (4), 305-360.
- 46- Jorgensen, B. N. and Soderstrom, N. S. (2006) "Environmental Disclosure within Legal and accounting Contexts: An International Perspective", Working paper, Columbia Business school, [online] Available at: [http://www7.gsb.columbia.edu/ciber/sites/default/files/JorgensenSoderstrom\\_100206.pdf](http://www7.gsb.columbia.edu/ciber/sites/default/files/JorgensenSoderstrom_100206.pdf) [Accessed 10th March, 2016].
- 47- Lovins, A.M., Lovins, L.H. and Hawken, P. (2000) *Harvard Business Review on Business and the environment*. Boston, MA: Harvard Business School Press.
- 48- Majeed, S., Aziz, T. and Saleem, S. (2015) "The effect of corporate governance elements on corporate social responsibility disclosure: an empirical evidence from listed companies at kSE Pakistan", *Int. J. Financial Stud*, 3: 530-556.
- 49- Mallin, C. and Michelon, G. (2011), "Board Reputation Attributes and Corporate Social performance: An Empirical Investigation of the US Best Corporate Citizens", *Accounting and Business Research*, 41 (2): 119-144.



- 50- Noreen, E. (1988) “The economics of ethics: a new perspective on agency theory”, *Accounting Organization and Society*, 13 (4), 359-369.
- 51- Nu Nu Htay, S., Rashid, H. M., Adnan, M. A. and Meera, A. K. M. (2012) “Impact of corporate governance on social and environmental information disclosure of Malaysian listed banks: panel data analysis”, *Asian Journal of Finance & Accounting*, 4 (1).
- 52- O’Sullivan, M., Percy, M. and Stewart, J. (2008) “Australian evidence on corporate governance attributes and their association with forward-looking information in the annual report”, *Journal of Management and Governance*, 12 (1): 5-35.
- 53- Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD). Business Sector advisory group on Corporate Governance and Organisation for Economic Cooperation and development (1998), *Corporate governance: improving competitiveness and access to capital in global markets: a report to the OECD*, OECD, Paris, France.
- 54- Organization for Economic Cooperation and Development, (OECD) (2004), *Principles of corporate Governance*, OECD, Paris.
- 55- Oscar, M. C. and Juliet, O. O. (2015) “The effect of corporate governance on the extent of environmental reporting in the Nigerian oil industry”, *International Journal of Business and social science*, 6 (10).

- 56- Patten, D. M. (2002) "The relation between environmental performance and environmental disclosure: A research note", *Accounting, Organizations and Society*, 27, 763-773.
- 57- Peters, G. F, and Romi, A. M. (2012). "The effect of corporate governance on voluntary risk disclosures: Evidence from greenhouse gas emission reporting", Working Paper, University of Arkansas, and Indiana University, USA.
- 58- Rouf, A. and Alharun, A. (2011) "Ownership Structure and Voluntary Disclosure in Annual reports of Bangladesh", *Pak. J. Commer. Soc. Sci*, 5 (1), 129-139.
- 59- Rupley, K.H., Brown, D. and Marshall, S. (2012) "Governance, Media and the Quality of environmental Disclosure", *Journal of Accounting and Public Policy* 31 (6).
- 60- Setyawan, H. and Kamilla, P. (2015) "Impact of corporate governance on corporate environmental disclosure: Indonesian evidence", Paper presented at the International conference on Trends in Economics, Humanities and Management August 12-13, Thailand.
- 61- Shivdasani, A. and Yermack, D. (1999) "CEO involvement in the selection of new board members: an empirical analysis", *Journal of Finance*, LIV (5): 1829-1854.
- 62- Solomon, J. and Solomon, A. (2004) *corporate governance and accountability*. UK: John Wiley & Sons Ltd.
- 63- Trireksani, T. and Djajadikerta, H. (2016) "Corporate governance and environmental disclosure in the Indonesian mining

- industry”, Australasian Accounting, Business and Finance journal, 10 (1).
- 64- UK Corporate Governance Code (2010) The UK Corporate Governance Code, London: financial Reporting Council.
- 65- Uzun, H., Szewczyk, S.H. and Varma, R. (2004) “board composition and corporate fraud”, financial Analysts Journal, 60 (3): 33-43.
- 66- Weir, C., Laing, D. and McKnight, P.J. (2002), “Internal And External Governance mechanisms: Their Impact On The Performance Of Large UK Companies”, Journal of business, Finance and Accounting, 29 (5/6): 579-611.
- 67- Welford, R. (2007) “Corporate Governance and Corporate Social Responsibility”, Corporate social Responsibility and Environmental Management, 14 (1): 42-51.
- 68- Wilmshurst, T. D. and Frost, G. R. (2000) “Corporate environmental reporting: A test of legitimacy theory”, Accounting, Auditing & Accountability Journal, 13 (1), 10-26.
- 69- Yunusa, N., Mohamed, R. and Adam, N. C. (2016) “Board size, board meetings, and environmental reporting among environmentally sensitive industries in Nigeria”, Journal of Advanced Research in Social and Behavioural Sciences, 5 (1): 1-11.
- 70- Zahra, S.A. and Pearce II, J.A. (1989), “Board Of Directors And Corporate Financial performance: A Review And Integrative Model”, Journal of Management, 15 (2): 291-334.

71- Zeitun, R. and Tian, G. G. (2007) “Does Ownership affect a firm's performance and default risk in Jordan? Corporate Governance”, the International Journal of Business in Society, 7 (1), 66-82.

72- Zhou, M. M. (2008) the association between board composition and different types of voluntary disclosure a quantitative study of Chinese and Swedish listed companies. Master Thesis, Podjaman, Panbunyen.